دراسة تحليلية لمصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحاصيل الحبوب في مصر

د/ السيد حسن محمد جادو
كلية الزراعة – جامعة بنها

مقدمة :

يتأثر القطاع الزراعي إيجابياً وسلبياً بمجموعة من السياسات الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج والتسويق والتجارة الداخلية والخارجية داخل الاقتصاد القومي، ولعل من أبرز السياسات الاقتصادية التي تساعد على تطوير القطاع الزراعي، السياسات السعرية الزراعية والتي تؤدى دوراً فعالاً في تحريك قوى الإنتاج الزراعي من ناحية، وتحريك القوى المؤثرة على الاستهلاك الغذائي وترشيد الطلب من ناحية أخرى . ويجب أن تتكامل السياسات السعرية الزراعية مع السياسات السعرية القومية، وكذلك تتكامل السياسات السعرية القومية مع السياسات الاقتصادية والقطاعية الأخرى. وتختلف أهداف السياسات السعرية الزراعية مع اختلاف مراحل التطور الاقتصادي، وكذلك السياسات الاقتصادية المتبعة في الدولة[٣]. لذلك شملت سياسة الإصلاح الاقتصادي لقطاع الزراعة إجراء تعديلات في السياسة الزراعية المتعلقة بالأسعار سواء أسعار الحاصلات الزراعية المنتجة، أو أسعار عناصر الإنتاج الداخلة في إنتاجها على حد سواء ، و تعتبر محاصيل القمح والذرة الشامية والأرز من أهم المحاصيل الغذائية الإستراتيجية الهامة في مصر، كما تعتبر مصدراً هاماً من مصادر الدخل الزراعي القومي. وللوقوف على ملامح السياسة السعرية الزراعية لأهم محاصيل الحبوب في مصر، فقد أمكن حساب مصفوفة تحليل السياسات Policy Analysis Matrix (PAM)، وذلك من خلال حساب معاملات الحماية الاسمية والفعالة، ومن ثم التعرف على السياسة المتبعة من قبل الدولة سواء كانت سياسة حماعيه أو سياسة فرض ضرائب مباشرة أو ضرائب غير مباشرة على منتجي تلك المحاصيل، وكذلك حساب معامل تكلفة الموارد المحلية للوقوف على الميزة النسبية[٥].

مشكلة البحث:

أدت التغيرات المستمرة في السياسات الزراعية المصرية التي تم الأخذ بها خلال الفترات السابقة والتي لم تأخذ في إعتبارها التحولات العالمية في مجال الإنتاج والتجارة الي حدوث العديد من التشوهات في الأسواق ، سواء كانت تشوهات داخلية ترجع إلى بنية السوق أو نظامه مثل الاحتكار، أو تشوهات خارجية والتي تتعلق بأسباب ترتبط بالسياسات الاقتصادية المطبقة في الدولة[٥] ، وكما أن الأسعار الاقتصادية تؤدى إلى توظيف أمثل للموارد مما يؤدى إلي أقصى درجات الإنتاج والمنفعة والعكس يترتب عليه أن توظيف الموارد سيكون أقل من التوظيف الأمثل، وبالتالي فإن الإنتاج والمنفعة ستكون أقل من المستوى الممكن تحقيقه، وفى هذه الحالة يحتاج صانعوا السياسة معرفة مدى انحراف أسعار السوق للسلع عن الأسعار الاقتصادية[٧]. لذا تتحد المشكلة في أن الآثار الناتجة عن التغير في العوامل المكونة لأربحية المحاصيل المدروسة نتيجة للتغير في السياسات الاقتصادية المطبقة في السنوات الأخيرة والتي أحدثت بعض التغيرات الهيكلية لم تحقق تعظيم العائد الاقتصادي في ظل الإمكانيات الفنية والمحددات الاقتصادية المحلية والمتغيرات العالمية.

الهدف من البحث :

إستهدف هذا البحث دراسة أثر السياسة الزراعية علي إنتاج أهم محاصيل الحبوب في مصر وهى القمح والذرة الشامية والأرز ، وذلك من خلال تقدير بعض المقاييس أو المعاملات للتعرف على جوهر السياسة التى تتبعها الدولة للمحاصيل المختارة سواء كانت سياسة حمايه أو سياسة فرض ضرائب مباشرة أو غير مباشرة .

الأسلوب البحثي و مصادر البيانات :

تم استخدام أساليب التحليل الوصفية والكمية للظواهر والمتغيرات الاقتصادية موضوع الدراسة ، وتقدير معاملات الحماية الأسمية والفعلية وتكلفة الموارد المحلية لهذه المحاصيل الزراعية وأيضا تحليل مصفوفة الساسات خلال فترة الدراسة ، وقياس تكلفة الموارد المحلية والأربحية المالية والاقتصادية للمزارع . وقد أعتمد البحث علي البيانات الثانوية سواء البيانات المنشورة وغير المنشورة والتي تصدرها كلا من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي من خلال أعداد مختلفة لنشرة الاقتصاد الزراعي وسجلات الأسعار والتكاليف، و الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء من خلال قاعدة بيانات الحاسب الآلي ونشرات الأرقام القياسية لكل من أسعار الجملة ونفقات المعيشة في الريف والحضر ، وأسعار مستلزمات الإنتاج ، ونشرات التجارة الخارجية ، والكتاب الإحصائي السنوي، وزارة التخطيط من خلال الإدارة العامة للمعلومات، والنشرات الاقتصادية التي يصدرها البنك المركزي المصري، والبنك الأهلي المصري، ووزارة الاقتصاد ، النشرة الاقتصادية الشهرية، و بيانات الأمم المتحدة من خلال نشرات منظمة الأغذية والزراعة وشبكة المعلومات الدولية " الانترنت ".بالإضافة إلى الأبحاث والدراسات والمراجع والرسائل العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة .

الإطار التحليلي للدراسة :

تعطى مصفوفة تحليل السياسات الزراعية مؤشرات اقتصادية تحليلية لأهميتها فيما يتعلق بآثار سياسة زراعية أو نمط إنتاجي سائد على عوائد وتكاليف الإنتاج الزراعي وذلك على ثلاث مستويات[٦]:

(أ) مستوى السلعة الزراعية المنتجة ذاتها لدراسة الميزة النسبية لإنتاجها بالمقارنة بسلع زراعية أخرى تنتج محليا.

(ب) مستوى المزرعة ذاتها، وذلك بدراسة أثر تلك السياسة الزراعية المتبعة أو النمط التكنولوجي السائد على التجارة الداخلية و الخارجية للمدخلات والمخرجات.

(جـ) مستوى الاقتصاد القومي الشامل و مدى نجاح أو فشل تلك السياسة أو النمط الإنتاجي أو الاقتصادي المتبع في علاج مشاكل القطاع الزراعى.

وعلية فان استخدام مصفوفة تحليل السياسات الزراعية يستدعى دراسة مكوناتها الأساسية التالية:

(١) انتاجية المحصول (٢) إجمالي الايراد الفدائي

(٣) تكلفة مستلزمات الانتاج (٤) تكلفة الموارد المحلية

(٥) جملة التكاليف الانتاجية (٦) صافى العائد

(١) **إنتاجية المحصول:** سواء كانت هذه الإنتاجية للناتج الرئيسي أو الثانوي وهى تعكس برامج التوسع الرأسي المختلفة سواء تعلقت بتكنولوجيا الانتاج أو مجموعة التوصيات البحثية أو السياسات السعرية، وكما تشير الى قدرة السياسات الزراعية الى حدوث تغير موجب في متوسط الانتاج للوحدة المساحية وبالتالي زيادة الانتاج الكلى من محصول ما .

(٢) **إجمالي الإيراد الفدائي:** وهو يعكس عوائد المحصول من العملية الانتاجية، وتقيم هذة العوائد بأسعار السوق (التقييم المالي)، ثم بالأسعار الاقتصادية (أسعار الظل) والتى تعكس قيمة السلعة فى الاسواق العالمية، ويتم تقديرها من خلال أسعار التصدير أو الاستيراد المعدلة وتكلفة النقل والهوامش التسويقية الأخرى، ووضع السعرين المحلى والظلى في مصفوفة واحدة يشير الى سياستين احدهما تعتمد على تقييم السلعة المحلية بغض النظر عن وضعها فى التجارة الدولية، والأخرى توضح القيمة الحقيقية للسلعة فى ظل المنافسة الكاملة، والفرق بين السعر المحلى والسعر الظلى يعكس مدى التدخل الحكومى

فى انتاج السلعة، كما يعكس حافز المنتج سواء كان سلبيا أو ايجابيا فى زيادة الإنتاج، فعندما يزيد السعر العالمي عن السعر المحلي يعنى ذلك وجود ضرائب ضمنية على المنتج، وعندما يزيد السعر المحلى عن السعر العالمي يعنى ذلك دعم المنتج .

(٣) **تكلفة مستلزمات الإنتاج:** وهى عبارة عن تكلفة عوامل الإنتاج التي يمكن تداولها داخليا وخارجيا وهى الجانب المؤثر فى حسابات القيم المضافة للمحصول، وتقيم مرة بسعر السوق ومرة بسعر الحدود (سعر الظل) وزيادة قيمتها بسعر الحدود عن قيمتها بسعر السوق يعنى وجود دعم للمنتج و العكس صحيح.

(٤) **تكلفة الموارد المحلية:** ويقصد بها عوامل الإنتاج التي لا يتم تداولها تجاريا مثل الأرض والعمل ورأس المال والذي يفترض أنهم لا ينتقلون إلى الدول الأخرى، وغالبا ما يكون سعر السوق هو نفسه سعر الظل أو الحدود لهذه العناصر .

(٥) **جملة التكاليف الإنتاجية:** وهى مجموع تكاليف مستلزمات الإنتاج و الموارد المحلية وتحسب مرة بأسعار السوق السائدة فى المجتمع ومرة أخرى بأسعار الظل .

(٦) **صافى العائد:** وهى الفرق بين اجمالى عوائد الإنتاج وبين التكاليف الإنتاجية وتحسب أيضا بأسعار السوق المحلى وبأسعار الحدود.

وفيما يلى عرضا لأهم المقاييس المشار إليها:

(١) معامل الحماية الاسمى:

وهو يقيس أثر السياسة الزراعية على المنتجات و مستلزماتها، ففى حالة المنتجات تحسب بقسمة نواتج المحصول الفدانى مقيمة ماليا (بسعر السوق) على نواتج المحصول الفدانى مقيمة اقتصاديا(بسعر الحدود)، أما فى حالة مستلزمات الإنتاج فيحسب بقسمة قيمة مستلزمات الإنتاج ماليا على قيمة مستلزمات الإنتاج اقتصاديا ، ويمكن التعبير عن هذة المعاملات بالمعادلات الآتية :

$$\text{معامل الحماية الأسمى للمنتجات} = \frac{\text{إجمالي الإيراد الفداني ماليا}}{\text{إجمالي الإيراد الفداني اقتصاديا}}$$

$$\text{معامل الحماية الأسمى لمستلزمات الإنتاج} = \frac{\text{قيمة مستلزمات الإنتاج ماليا}}{\text{قيمة مستلزمات الإنتاج اقتصاديا}}$$

فإذا كان معامل الحماية الأسمى للمنتجات مساويا للواحد الصحيح دل ذلك على تساوى كل من السعر المزرعى وسعر الحدود. وهذا يعنى أن السياسة الزراعية عادلة ولا تقوم بفرض ضرائب على المنتج وكذلك لا تتخذ أي سياسة حمائية لحماية إنتاج المحصول فى السوق المحلى، أما إذا زاد عن الواحد الصحيح فيعنى ذلك وجود سياسة حمائية أى وجود دعم للمنتج ، بينما انخفاضة عن الواحد الصحيح يعنى وجود ضرائب ضمنية على المنتج، أما فى حالة مستلزمات الإنتاج فإن قيمة هذا المعامل تفسر بطريقة عكسية لنظيرة فى حالة المنتجات.

(٢) معدل الحماية الاسمى:

ويحسب بطرح الواحد الصحيح من معامل الحماية الاسمى للمحاصيل موضع الدراسة فى حالة المنتجات ومستلزماتها ، فإذا كان هذا المعدل مساويا للصفر دل ذلك على تساوى السعر المزرعى وسعر الحدود وأن الدولة لا تتخذ أى سياسة حمائية ولا تقوم بفرض ضرائب على المنتج أو المستهلك، أما إذا انخفض عن الصفر فيعنى أن الدولة تقوم بفرض ضرائب مباشرة وغير مباشرة على المنتج وتقوم بدعم المستهلك، بينما ارتفاعه عن الصفر يشير إلى أن الدولة تتبع سياسة حمائية لدعم المنتج وتقوم بفرض ضرائب على المستهلك.

(٣) معامل الحماية الفعال:

يأخذ فى الاعتبار كل المنتجات ومستلزمات الإنتاج معا، ويحسب بقسمة القيمة المضافة للمحصول مقيمة ماليا (بسعر السوق) على القيمة المضافة لنفس المحصول مقيمة اقتصاديا (بسعر الحدود)، ويمكن التعبير عن هذا المعامل بالمعادلة التالية:

معامل الحماية الفعال = القيمة المضافة للمحصول بسعر السوق / القيمة المضافة للمحصول بسعر الظل

فإذا تساوى هذا المعامل بالوحدة فيعنى أن إنتاج تلك السلعة محليا يضيف إلى الاقتصاد القومي قدر يتساوى مع كل ما تضيفه نظيرتها بأسعار الحدود، أما إذا زاد عن الوحدة فأنة يعنى أن تلك السلعة يتم إنتاجها فى ظل حماية من الدولة، أما إذا نقص عن الوحدة يكون ذلك مؤشر على أن الدولة تفرض على منتجي تلك السلعة ضرائب قد تكون مباشرة أو غير مباشرة أو تدعم ما يتم استيراده منها .

(٤) معامل الميزة النسبية:

ويحسب بقسمة قيمة الموارد المحلية بالتقييم الاقتصادي على صافى العائد الفدانى مقيم اقتصاديا، فإذا انخفض المعامل عن الواحد الصحيح دل ذلك على وجود ميزة نسبية للدولة في إنتاج المحصول، أما إذا زاد عن الواحد الصحصيح دل على أنة لا يوجد ميزة نسبية فى إنتاج المحصول ومن الأفضل التحول إلى إنتاج محاصيل أخرى، فالأسعار العالمية (ممثلة فى أسعار الحدود) يمكن أن تمثل التكاليف المباشرة للفرصة البديلة التى يتحملها البلد أو تستفيد منها بالنسبة للسلع الزراعية التى تدخل فى التجارة الدولية، لذلك فقد تم تقدير أسعار الحدود وفقا لأسعار التصدير (فوب) للسلع التى يتم تصديرها، وأسعار الاستيراد (سيف) للسلع التى يتم استيرادها بعد تعديلها وفقا لأسعار الصرف فى السوق الحر، وتكلفة النقل و الهوامش التسويقية الأخرى.

معامل الميزة النسبية = تكلفة المورد المحلي اقتصادياً / القيمة المضافة بسعر الظل

وللوصول إلى التكلفة الانتاجية مقيمة بأسعار الظل (التقييم الاقتصادى) تم استخدام معاملات التحويل التى توصل اليها خبراء البنك الدولى عن مصر عام ١٩٩١[٨] حيث قدرت هذه المعاملات وفقا لمعدلات البنك المشار اليه لعام ٢٠٠٠ وهي: ١،٠٥ للتقاوي ، ١,١ للسماد الكيماوي ، ١,٢ للمبيدات ، ٠,٦٧ لعنصر العمل البشري ، ١,١ للآلات، فى حين بقيت البنود الأخرى على حالها دون تغيير ، أما بالنسبة للأرض فتكلفة فرصتها البديلة هى مدى إمكانية حصول المنتج على عائد منها دون تحمله لأعباء مخاطر الإنتاج الزراعى ، وهى عادة الإيجار الاقتصادى (إيجارها للغير لمدة عام كامل) مقوماً بمدة مكث المحصول على الأرض .

مناقشة أهم النتائج :

تعتبر دراسة التقييم المالي والاقتصادي لتكاليف الإنتاج والإيرادات الفدانية للمحاصيل الزراعية احد العناصر الرئيسية لمصفوفة تحليل السياسات الزراعية[٦]، وتتضمن مصفوفة تحليل السياسات بندين هامين هما تكاليف إنتاج الفدان وعوائد الإنتاج مقومان بالقيمة المالية بالسعر المحلي (سعر السوق) مرة وبالقيمة الاقتصادية بالسعر العالمي (سعر الحدود) مرة أخري[٣]، ويلاحظ أن بنود تكاليف الإنتاج تتمثل في تكاليف مستلزمات الإنتاج (التقاوي، السماد البلدي، السماد الكيماوي، المبيدات)، وتكلفة المورد المحلي (أجور العمال والآلات والحيوانات والمصروفات العمومية) بالإضافة إلي إيجار الأرض[٦]، كما يلاحظ أن عوائد الإنتاج والتي تمثل النواتج او المخرجات من المحاصيل الزراعية ما هي إلا عبارة عن حاصل ضرب الكمية

المنتجة من المحصول في السعر المزرعي للوحدة أما إذا تم استخدام أسعار الحدود بدلا من السعر المزرعي ففي هذه الحالة يطلق عليه العائد الفداني الاقتصادي[٣].

أولاً: التحليل المالي والاقتصادي لبنود تكاليف انتاج الفدان للمحاصيل موضع الدراسة:

فقد تم حساب التحليل المالي لمتوسط بنود تكاليف إنتاج الفدان لمحاصيل القمح والذرة الشامية والأرز المحسوب بالأسعار المزرعية المحلية لتلك المحاصيل خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٥م)، مقارنة بالتقييم الاقتصادي لمتوسط بنود تكاليف إنتاج الفدان والمحسوب بأسعار الحدود لذات المحاصيل خلال فترة الدراسة المشار اليها.

١- بالنسبة لتكلفة المورد المحلي:

أ- أجور العمال:

يتضح من بيانات الجدول رقم (١) أن التقييم المالي لبند أجور العمال المستخدمة في انتاج محاصيل القمح والذرة الشامية والأرز يفوق التقييم الاقتصادي لأجور العمال المستخدمة لإنتاج تلك المحاصيل، حيث بلغت متوسط القيمة المالية لأجور العمال خلال الفترة من عام ١٩٩٨ حتي عام ٢٠١٥م حوالي ٦١٠,٢٧ ، ٧٧٥,٦٦ ، ٦٩٣,١٣ جنيه لمحاصيل القمح والذرة الشامية والأرز علي الترتيب، بينما بلغت متوسط القيمة الاقتصادية حوالي ٤٠٨,٨٨ ، ٥١٩,٦٩ ، ٤٦٤,٤ جنيه لأجور عمال المحاصيل خلال ذات الفترة علي الترتيب، أي ان قيمة أجور العمال الزراعيين للمحاصيل موضع الدراسة بالأسعار المحلية أعلي من قيمة تلك الاجور المحسوبة بالأسعار العالمية.

ب- بالنسبة لأجور الآلات:

حيث توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (١) ان التقييم المالي لبند أجور الآلات المستخدمة في انتاج محاصيل القمح والذرة الشامية والأرز كانت أقل من التقييم الاقتصادي لأجور الآلات المستخدمة لانتاج تلك المحاصيل حيث بلغ متوسط القيمة المالية لأجور الآلات خلال الفترة(١٩٩٨-٢٠١٥م) حوالي ٤١٩,٦٩، ٣١٥,١٤ ، ٥٣٧,٤٢ جنيه لمحاصيل القمح والذرة الشامية والأرز علي الترتيب. بينما بلغ متوسط القيمة الاقتصادية حوالي ٤٦١,٦٦، ٣٤٦,٦٥ ، ٥٩١,١٦ جنيه لأجور الآلات المستخدمة في انتاج المحاصيل خلال ذات الفترة علي الترتيب، الأمر الذي يوضح إنخفاض الأسعار المحلية لأجور الآلات الزراعية عنها بالنسبة للأسعار العالمية.

٢- بالنسبة لتكاليف مستلزمات الانتاج:

يتبين من البيانات الواردة بالجدول رقم (١) أن التقييم المالي لمتوسط تكاليف مستلزمات انتاج محصولي القمح والذرة الشامية من أسمدة كيماوية ومبيدات وتقاوي خلال الفترة من (١٩٩٨-٢٠١٥م)، كانت أقل من نظيرتها المحسوبة بالتقييم الاقتصادي للمحاصيل خلال ذات الفترة، حيث بلغت القيمة المالية لمستلزمات انتاج محاصيل القمح والذرة الشامية والأرز بالأسعار المحلية حوالي ٥٦٣,٨٣ ، ٦٧٦,٠١ ، ٥٢٨,٩٦ جنيه علي الترتيب بينما بلغت القيمة الاقتصادية لها حوالي ٦١٢,٥٦ ، ٧٢٦,٢٧ ، ٥٨٢,٠٨ جنيه علي الترتيب، حيث يلاحظ أن الاسعار المحلية لتلك المستلزمات أقل من نظيرتها العالمية.

الأمر الذي يشير الي تحمل الدولة لعبء قليل من دعم مستلزمات إنتاج تلك المحاصيل في بعض سنوات الفترة المشار اليها، وذلك تشجيعا لاستمرار زراعتها والتوسع في انتاجها. فعندما كانت الأسمدة من مستلزمات الإنتاج الهامة جدا والضرورية للإنتاج الزراعي والتي يحتاجها النبات في مواعيد محددة فعدم توفرها يكون له تأثير مباشر وكبير علي الإنتاج . الأمر الذي يتطلب توفير جميع أنواع الأسمدة للمزارعين وذلك بالمعدلات التي تتناسب مع الاحتياجات الفعلية للمحاصيل المختلفة، وفي الوقت المناسب وبالأسعار التي تقترب من تكلفتها الحقيقية دون الأخذ في الاعتبار التغيرات التي تطرأ علي الأسعار العالمية، وذلك سوف يعمل علي زيادة الإنتاجية الفدانية من المحاصيل الرئيسية.

جدول (١) التقييم المالي والاقتصادي لبنود تكاليف إنتاج الفدان لأهم محاصيل الحبوب في مصر بالجنيه خلال الفترة (١٩٩٨ – ٢٠١٥ م)

المحصول		القمح		الذرة الشامية الصيفي		الأرز	
بنود التكاليف		التقييم المالي	التقييم الاقتصادي*	التقييم المالي	التقييم الاقتصادي*	التقييم المالي	التقييم الاقتصادي*
تكلفة المورد المحلي	عمالة بشرية	٦١٠,٢٧	٤٠٨,٨٨	٧٧٥,٦٦	٥١٩,٦٩	٦٩٣,١٣	٤٦٤,٤
	خدمة حيوانية	٤,٥٩	٤,٥٩	٤,٧٢	٤,٧٢	٣٤,٢٤	٣٤,٢٤
	خدمة آلية	٤١٩,٦٩	٤٦١,٦٦	٣١٥,١٤	٣٤٦,٦٥	٥٣٧,٤٢	٥٩١,١٦
	مصاريف أخري	١٦٠,٦٧	١٦٠,٦٧	١٨٥,٦	١٨٥,٦	٣٤٠,٢٣	٣٤٠,٢٣
	إيجار أرض	١١٦٢,١٧	١١٦٢,١٧	٨٨٣,٠١	٨٨٣,٠١	١٣٠٣,٢٢	١٣٠٣,٢٢
اجمالي تكلفة المورد المحلي		**٣٣٥٧,٣٩**	**٢١٩٧,٩٧**	**٢١٦٤,١٣**	**١٩٣٩,٦٧**	**٢٩٠٨,٢٤**	**٢٧٣٣,٢٥**
تكلفة مستلزمات الانتاج	ثمن تقاوي	١٥١,٣٣	١٥٨,٩١	١٦١,٥٢	١٦٩,٥٩	١٥٢,٢٢	١٥٩,٨٣
	ثمن سماد بلدي	٦٣,٠٣	٦٣,٠٣	١٣٧,١٥	١٣٧,١٥	٢١,٨٦	٢١,٨٦
	ثمن سماد كيماوي	٢٨٧,٢٧	٣١٥,٩٩	٣٣٢,٧٧	٣٦٦,٠٥	٢٥٤,٦٣	٢٨٠,٠٩
	ثمن مبيدات	٦٢,١٩	٧٤,٦٣	٤٤,٥٦	٥٣,٤٧	١٠٠,٢٤	١٢٠,٢٩
اجمالي تكلفة مستلزمات الانتاج		٥٦٣,٨٣	٦١٢,٥٦	٦٧٦,٠١	٧٢٦,٢٧	٥٢٨,٩٦	٥٨٢,٠٨
إجمالي التكاليف		**٢٩٢١,٢٢**	**٢٨١٠,٥٤**	**٢٨٤٠,١٣**	**٢٦٦٥,٩٤**	**٣٤٣٧,٢**	**٣٣١٥,٣٣**

*** تم حساب القيمة الاقتصادية باستخدام معاملات التحويل للبنك الدولي بعد سياسة التحرر الاقتصادي الآتية: ١,٠٥ للتقاوي، ١,١ للسماد الكيماوي، ١,٢ للمبيدات ، ٠,٦٧ لعنصر العمل البشري، ١,١ للآلات.**

المصدر: ١- جمعت وحسبت من بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الاقتصاد الزراعي. أعداد مختلفة.

٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرات التجارة الخارجية، أعداد متفرقة

ثانياً: التحليل المالي والاقتصادي لعوائد انتاج الفدان للمحاصيل موضع الدراسة:

توضح البيانات المدونة بالجدول رقم (٢) التقييم المالي لمتوسط العوائد الكلية لإنتاج محاصيل القمح والذرة الشامية والأرز خلال الفترة من عام ١٩٩٨ حتي عام ٢٠١٥م ، والمحسوبة بالأسعار المزرعية المحلية لتلك المحاصيل ، مقارنة بالتقييم الاقتصادي للعوائد الكلية المحسوبة بأسعار الحدود لذات المجموعة من المحاصيل خلال ذات الفترة .

حيث أن سعر الحدود = (السعر العالمي بالعملة الأجنبية × سعر صرف العملة الوطنية) – الضرائب بالأسعار المحلية + الدعم بالأسعار المحلية – تكلفة التدوال من الميناء للسوق المحلي – تكاليف التخزين والنقل والتسويق .

وقد أوضحت نتائج التقييم أن العوائد المالية كانت أقل من العوائد الاقتصادية لجميع المحاصيل محل الدراسة، حيث بلغت العوائد المالية حوالي ٥٢٦٧ ، ٤٢٠٩,٠٩ ، ٥٥٦٣,٧٨ جنيه للفدان لمحاصيل القمح والذرة الشامية والأرز كمتوسط للفترة (١٩٩٨-٢٠١٥م) علي الترتيب ، بينما بلغ متوسط العوائد الاقتصادية خلال ذات الفترة حوالي ٦٧٥٠,٢٥ ، ٥٦٠٤,٦٤ ، ٧٤٥٠,٥٥ جنيه للفدان لذات المحاصيل علي الترتيب. ويتبين من ذلك أن منتجي تلك المحاصيل قد تحملوا ضريبة ضمنية تتمثل في الفروق بين القيمة الاقتصادية والقيمة المالية لإنتاجهم تلك المحاصيل خلال فترة الدراسة.

ثالثاً: نتائج مصفوفات تحليل السياسات الزراعية:

باستخدام المؤشرات السابقة لحساب مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لأهم محاصيل الحبوب الاستيرادية في مصر (القمح ، الذرة الشامية) و محصول الحبوب التصديري وهو الأرز ، خلال الفترة من عام ١٩٩٨ حتي عام ٢٠١٥م ، وذلك للوقوف علي توجهات السياسة الزراعية التي انتهجتها الدولة بعد التحرير الكامل لانتاج وتجارة تلك السلع، والتي تتضمن مدي إنحراف الأسعار المحلية لتلك المحاصيل عن

نظيرتها العالمية، وكذلك الوقوف علي مدي وجود تشوهات سعرية في أسواق مستلزمات الانتاج لتلك المحاصيل او الميزة النسبية لهما متمثلة في الايرادات المحققة من كل منها[٨].

جدول (٢) التقييم المالي والاقتصادي لعوائد إنتاج الفدان لأهم محاصيل الحبوب في مصر بالجنيه خلال الفترة من الفترة (١٩٩٨ – ٢٠١٥ م)

المحصول / البيان	القمح		الذرة الشامية		الارز	
	التقييم المالي	التقييم الاقتصادي	التقييم المالي	التقييم الاقتصادي	التقييم المالي	التقييم الاقتصادي
السعر المزرعى للوحدة من المحصول الرئيسي (بالجنيه) للطن	٢٢٧,٧	٣٠٧,٣٩	١٨٥,٩٩	٢٥١,١	١٣٣٨,٣٨	١٨٠٦,٨١
متوسط انتاجية الفدان من المحصول الرئيسي (طن)	١٨,١٩	–	٢١,٨٩	–	٣,٩٩	–
قيمة انتاج الفدان من المحصول الرئيسي (بالجنيه)	٤٢٣٧,٧٤	٥٧٢٠,٩٥	٣٩٨٧,٢٨	٥٣٨٢,٨٣	٥٣٩١,٢٢	٧٢٧٨,١٥
قيمة انتاج الفدان من الناتج الثانوي (بالجنيه)	١٠٢٩,٣	١٠٢٩,٣	٢٢١,٨١	٢٢١,٨١	١٧٢,٤	١٧٢,٤
اجمالي ايراد الفدان (بالجنيه)	٥٢٦٧	٦٧٥٠,٢٥	٤٢٠٩,٠٥	٥٦٠٤,٦٤	٥٥٦٣,٧٨	٧٤٥٠,٥٥

المصدر:

١- جمعت وحسبت من بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الاقتصاد الزراعي، أعداد مختلفة.

٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرات التجارة الخارجية، أعداد متفرقة

وتوضح نتائج مصفوفة تحليل السياسات الزراعية للمحاصيل موضع الدراسة في جداول (٣)، (٤)، (٥):

١- إجمالي الايرادات المالية المحققة لمحصول القمح تقدر بحوالي ٥٢٦٧ جنيه للفدان كمتوسط لفترة الدراسة (١٩٩٨-٢٠١٥م)، وهي تقل عن القيمة الاقتصادية المقومة لتلك الايرادات بأسعار الحدود بحوالي ٢١,٩٧ % حيث بلغت القيمة الاقتصادية لتلك الايرادات حوالي ٦٧٥٠,٢٥ جنيه للفدان. بينما بلغت الايرادات المالية المحققة لمحصول الذرة الشامية بحوالي ٤٢٠٩,٠٥ جنيه للفدان كمتوسط لفترة الدراسة (١٩٩٨-٢٠١٥م)، وهي تقل ايضاً عن القيمة الاقتصادية المقومة لتلك الايرادات بأسعار الحدود بحوالي ٢٤,٩% حيث بلغت القيمة الاقتصادية لتلك الايرادات حوالي ٥٦٠٤,٦٤ جنيه للفدان. بينما بلغت الايرادات المالية المحققة لمحصول الأرز بحوالي ٥٥٦٣,٧٨ جنيه للفدان كمتوسط لفترة الدراسة (١٩٩٨-٢٠١٥م)، وهي تقل ايضاً عن القيمة الاقتصادية المقومة لتلك الايرادات بأسعار الحدود بحوالي ٢٥,٣٢% حيث بلغت القيمة الاقتصادية لتلك الايرادات حوالي ٧٤٥٠,٥٥ جنيه للفدان . وهو مايشير الي أن منتجي تلك المحاصيل كانوا يتقاضون سعرا محليا أقل من نظيره بالأسعار العالمية.

٢- قيمة تكلفة مستلزمات إنتاج محصول القمح المتبادلة تجارياً (الأسمدة الكيماوية ، البلدية، المبيدات، والتقاوي) تقدر بحوالي ٥٦٣,٨٢ جنيه للفدان كمتوسط للفترة (١٩٩٨-٢٠١٥م)، وهي تقل عن التكلفة الاقتصادية لتلك المستلزمات بحوالي ٧,٩٦% ، حيث بلغت التكلفة الاقتصادية حوالي ٦١٢,٥٦ جنيه للفدان. في حين أن تكلفة مستلزمات انتاج محصول الذرة الشامية المتبادلة تجارياً (الأسمدة الكيماوية والبلدية، المبيدات، والتقاوي) قدرت بحوالي ٦٧٦,٠١ جنيه للفدان كمتوسط للفترة (١٩٩٨-٢٠١٥م)، وهي تقل عن التكلفة الاقتصادية لتلك المستلزمات بحوالي ٦,٩٢% ، حيث بلغت التكلفة الاقتصادية حوالي ٧٢٦,٢٧ جنيه للفدان. في حين أن تكلفة مستلزمات إنتاج محصول الأرز المتبادلة تجارياً (الأسمدة الكيماوية والبلدية، المبيدات، والتقاوي) قدرت بحوالي ٥٢٨,٩٦ جنيه للفدان كمتوسط للفترة (١٩٩٨-٢٠١٥م)، وهي تقل عن التكلفة الاقتصادية لتلك المستلزمات بحوالي ٩,١٣% ، حيث بلغت التكلفة الاقتصادية حوالي ٥٨٢,٠٨ جنيه للفدان. فقد تبين من تحويلات تلك التكلفة أنها كانت موجبة لصالح المنتجين الزراعيين لتلك المحاصيل حيث

تحملت الدولة دعم تلك المستلزمات للمحاصيل موضع الدراسة حيث قدرت بحوالي ٤٨,٧٤ ، ٥٠,٢٦ ، ٥٣،١٢ جنيه للفدان لكل من القمح والذرة الشامية والأرز علي الترتيب، وذلك كمحاولة لتشجيع منتجي تلك المحاصيل علي زيادة المساحات الموجهة لإنتاجه.

٣- قيمة تكلفة الموارد المحلية غير المتبادلة تجارياً لمحصول القمح قدرت بحوالي ٢٣٥٧,٣٩ جنيه للفدان كمتوسط للفترة (١٩٩٨-٢٠١٥م)، وهي تزيد عن التكلفة الاقتصادية بحوالي ٦,٧٦% والتي بلغت حوالي ٢١٩٧,٩٧ جنيه للفدان، بينما قدرت قيمة تكلفة الموارد المحلية غير المتبادلة تجارياً لمحصول الذرة الشامية بحوالي ٢٩٠٩,٦١ جنيه للفدان كمتوسط للفترة (١٩٩٨-٢٠١٥م) ، وهي تزيد عن التكلفة الاقتصادية بحوالي ٧,٧١% والتي بلغت حوالي ١٩٣٩,٦٧ جنيه للفدان، بينما قدرت قيمة تكلفة الموارد المحلية غير المتبادلة تجارياً لمحصول الأرز بحوالي ٢٩٠٩,٦١ جنيه للفدان كمتوسط للفترة (١٩٩٨-٢٠١٥م) ، وهي تزيد عن التكلفة الاقتصادية بحوالي ٦,٠١ % والتي بلغت حوالي ٢٧٣٣،٢٥ جنيه للفدان . فقد كانت تحويلات الموارد المحلية سالبة بحوالي ١٥٩,٤٢، ٢٢٤,٤٦، ١٧٤,٩٩ جنيه للفدان لكل من القمح والذرة الشامية والأرز علي الترتيب، ويمكن إرجاع اقتراب قيمة تلك التكلفة من الموارد المحلية غير المتبادلة تجارياً لتلك المحاصيل من القيمة الاقتصادية لها الي أهميتها كمحاصيل استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي.

جدول(٣) مصفوفة تحليل السياسة الزراعية لمحصول القمح خلال الفترة (١٩٩٨ – ٢٠١٥م)

البيان	إجمالي العائد للفدان (جنيه)	تكلفة المستلزمات التجارية (جنيه)	تكلفة الموارد المحلية(جنيه)			صافي العائد (جنيه)	القيمة المضافة (جنيه)
			جملة عنصر العمل	الأرض	الإجمالي		
التقييم المالي	٥٢٦٧	٥٦٣,٨٢	١١٩٥,٢٢	١١٦٢,١٧	٢٣٥٧,٣٩	٢٣٤٥,٧٨	٤٧٠٣,١٨
التقييم الاقتصادي	٦٧٥٠,٢٥	٦١٢,٥٦	١٠٣٥,٨	١١٦٢,١٧	٢١٩٧,٩٧	٣٩٣٩,٧٢	٦١٣٧,٦٩
اثر السياسة	(١٤٨٣,٢٥)	(٤٨,٧٤)	١٥٩,٤٢	–	١٥٩,٤٢	(١٥٩٣,٩٤)	(١٤٣٤,٥)

الأرقام ما بين القوسين سالبة.

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات: الجدول رقم (١) ، (٢) .

جدول (٤) مصفوفة تحليل السياسة الزراعية لمحصول الذرة الشامية خلال الفترة(١٩٩٨ – ٢٠١٥م)

البيان	اجمالي العائد (جنيه)	تكلفة المستلزمات التجارية (جنيه)	تكلفة الموارد المحلية(جنيه)			صافي العائد (جنيه)	القيمة المضافة (جنيه)
			جملة عنصر العمل	الأرض	الإجمالي		
التقييم المالي	٤٢٠٩,٠٥	٦٧٦,٠١	١٢٨١,١٢	٨٨٣,٠١	٢٩٠٩,٦١	١٣٦٨,٩١	٣٥٣٣,٠٥
التقييم الاقتصادي	٥٦٠٤,٦٤	٧٢٦,٢٧	١٠٥٦,٦٦	٨٨٣,٠١	١٩٣٩,٦٧	٢٩٣٨,٧٧	٤٨٧٨,٣٧
اثر السياسة	(١٣٩٥,٥٩)	(٥٠,٢٦)	٢٢٤,٤٦	–	٢٢٤,٤٦	(١٥٦٩,٨٦)	(١٣٤٥,٣٢)

الأرقام ما بين القوسين سالبة.

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات: الجدول رقم (١) ، (٢).

جدول(٥) مصفوفة تحليل السياسة الزراعية لمحصول الأرز خلال الفترة (١٩٩٨ – ٢٠١٥ م)

البيان	اجمالي العائد (جنيه)	تكلفة المستلزمات التجارية (جنيه)	تكلفة الموارد المحلية(جنيه)			صافي العائد (جنيه)	القيمة المضافة (جنيه)
			جملة عنصر العمل	الأرض	الاجمالي		
التقييم المالي	٥٥٦٣,٧٨	٥٢٨,٩٦	١٦٠٥,٠٢	١٣٠٣,٢٢	**٢٩٠٩,٦١**	٢١٢٦,٥٨	٥٠٣٤,٨٢
التقييم الاقتصادي	٧٤٥٠,٥٥	٥٨٢,٠٨	١٤٣٠,٠٣	١٣٠٣,٢٢	٢٧٣٣,٢٥	٤١٣٥,٢٢	٦٨٦٨,٤٧
اثر السياسة	(١٨٨٦,٧٧)	(٥٣,١٢)	١٧٤,٩٩	–	١٧٤,٩٩	(٢٠٠٨,٦٤)	(١٨٣٣,٦٥)

الأرقام ما بين القوسين سالبة.

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات: الجدول رقم (١) ، (٢) .

٤- صافي العائد الفداني لمحصول القمح قدر بحوالي ٢٣٤٥,٧٨ جنيه للفدان كمتوسط للفترة (١٩٩٨-٢٠١٥م) ، وهو يقل بحوالي ٤٠,٤٦% عن نظيره المحسوب بالقيمة الاقتصادية، حيث بلغت القيمة الاقتصادية لصافي العائد الفداني حوالي ٣٩٣٩,٧٢ جنيه للفدان. بينما قدر صافي العائد الفداني لمحصول الذرة الشامية بحوالي ١٣٦٨,٩١ جنيه للفدان كمتوسط للفترة (١٩٩٨-٢٠١٥م) ، وهو يقل بحوالي ٥٣,٤٢% عن نظيره المحسوب بالقيمة الاقتصادية، حيث بلغت القيمة الاقتصادية لصافي العائد الفداني حوالي ٢٩٣٨,٧٧ جنيه للفدان . بينما قدر صافي العائد الفداني لمحصول الأرز بحوالي ٢١٢٦,٥٨ جنيه للفدان كمتوسط للفترة (١٩٩٨-٢٠١٥م) ، وهو يقل بحوالي ٤٨,٥٧% عن نظيره المحسوب بالقيمة الاقتصادية، حيث بلغت القيمة الاقتصادية لصافي العائد الفداني حوالي ٤١٣٥,٢٢ جنيه للفدان ، وبالتالي فقد كانت تلك التحويلات لصافي العائد الفداني سالبة للمحاصيل موضع الدراسة حيث قدرت بحوالي ١٥٩٣,٩٤، ١٥٦٩,٨٦، ٢٠٠٨,٦٤ جنيه للفدان لكل من القمح والذرة الشامية والأرز علي الترتيب، وهو ما يؤكد أن منتجي تلك المحاصيل كانوا يتقاضون سعرا محليا أقل من نظيره بالأسعار العالمية، وبالتالي تحملهم لضريبة ضمنية تتمثل في الفرق بين صافي العائد مقوماً بالأسعار المحلية ونظيره مقوماً بالأسعار العالمية.

رابعاً: نتائج آثر السياسة الزراعية علي أهم محاصيل الحبوب ، باستخدام مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لتلك المحاصيل:

توضح بيانات الجدول رقم (٦) نتائج قياس كل من معامل الحماية الاسمي للمنتج، ومعامل الحماية الاسمي للمدخلات المتبادلة تجاريا، ومعامل الحماية الفعال، ومعامل تكلفة الموارد المحلية ، ومعامل الربحية لمحاصيل القمح والذرة الشامية والأرز كمتوسط للفترة من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠١٥م ومنها يتضح الآتي:

١- بالنسبة لمحصول القمح:

أ- معامل الحماية الأسمي للانتاج (NBCO):

ويستخدم لتقدير مدي إنحراف الأسعار المحلية عن الأسعار العالمية، ومن ثم قياس أثر تدخل الحكومة في السياسة السعرية لحماية الانتاج المحلي سواء بدعم المنتج أو بفرض ضرائب غير مباشرة عليه، وذلك من خلال تقدير معاملات الحماية الأسمية لمحصولي القمح خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٥م) . فقد تبين من نتائج الجدول رقم (٦)، أن معامل الحماية الأسمي للانتاج لمحصول القمح قد بلغ حوالي ٠,٧٨ خلال فترة الدراسة (١٩٩٨-٢٠١٥م)، مما يوضح عدم وجود سياسة إنتاجية عادلة خلال تلك الفترة نظرا لإنخفاض قيمة هذا المعامل عن الواحد الصحيح ، أو بمعني أخر إنخفاض أسعار القمح المحلية عن مثيلتها العالمية وبالتالي تحمل المنتجين ضرائب ضمنية تصل الي حوالي ٠,٢٢ نتيجة عدم حصولهم علي الأسعار الحقيقية لانتاجهم، أو بمعني أخر أن منتجي القمح يحصلون علي ٧٨% فقط من قيمة إنتاجهم بالأسعار العالمية والتي تصل الي حوالي ٦٧٥٠,٢٥ جنيه خلال تلك الفترة. وهذا يعني أن تلك السياسات التي انتهجت خلال تلك الفترة لمنتجي القمح في غير صالح منتجي هذا المحصول بالنسبة لأسعار المنتجات.

ب- معامل الحماية الأسمي لمستلزمات الانتاج (NBCD):

ولقياس النسبة بين تكلفة المدخلات التي يمكن تبادلها تجارياً (مستلزمات الانتاج) بأسعار السوق وتلك المدخلات بالأسعار الاقتصادية، فقد تم قياس معاملات الحماية الأسمية للمدخلات المتبادلة تجارياً (الأسمدة الكيماوية والمبيدات والتقاوي) والمستخدمة في انتاج محصول القمح خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٥م) . حيث أتضح من نتائج الجدول رقم (٦)، لمحصول القمح أن معامل الحماية الأسمي لمستلزمات الانتاج قد بلغ حوالي ٠,٩٢ لهذا المحصول، مما يوضح الانخفاض الواضح في حجم الدعم الذي كانت تقدمه الدولة لمستلزمات الانتاج حيث اقتربت قيمة هذا المعامل من الواحد الصحيح، بما يعني اقتراب أسعار مستلزمات

الانتاج لمحصول القمح من مثيله العالمي، ويقدر حجم الدعم لمحصول القمح بحوالي ٨% من السعر العالمي لهذه المستلزمات والبالغ حوالي ٦١٢,٥٦ جنيه خلال فترة الدراسة المشار اليها سابقاً. مما يعني هذا أن سياسة التحرر الاقتصادي لمحصول القمح قد جاءت في غير صالح منتجي هذا المحصول وذلك بالنسبة لأسعار مستلزمات الانتاج.

ج- معامل الحماية الفعال (EPC):

حيث أوضحت نتائج القياس بالجدول رقم (٦)، أن قيمة هذا المعامل تقل عن الواحد الصحيح والتي بلغت حوالي ٠,٧٧ لمحصول القمح، بما يشير إلي وجود ضرائب ضمنية علي منتجي هذا المحصول، أو بمعني آخر انخفاض القيمة المضافة لمحصول القمح بالأسعار المحلية عن مثيلتها العالمية، بما يعني، أن هذا المحصول لم يكن يتمتع بحماية خلال تلك الفترة. مما يعني أن هذا المحصول لم يتمتع بحماية خلال تلك الفترة، وذلك مؤشر علي أن الدولة إما إنها تفرض علي منتجي هذا المحصول ضرائب قد تكون مباشرة او غير مباشرة او انها تدعم ما يتم الاستيراد منه.

د- معامل تكلفة الموارد المحلية (الميزة النسبية) DRC:

حيث أظهرت نتائج القياس المبينة بالجدول رقم (٦)، أن قيمة هذا المعامل قد بلغت حوالي ٠,٣٦ لمحصول القمح وذلك خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٣) وهو ما يشير الي وجود ميزة نسبية في انتاج المحصول، حيث يتبين أن انتاج محصول القمح محلياً يعد افضل من الاعتماد علي استيراده من الخارج.

جدول (٦) نتائج قياس مصفوفة تحليل السياسة الزراعية لمحصول الحبوب في مصر خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٥م)

البيان	القمح	الذرة	الأرز
معامل الحماية الاسمي للانتاجNBCO	٠,٧٨	٠,٧٥	٠,٧٥
معامل الحماية الاسمي لمستلزمات للانتاجNBCD	٠,٩٢	٠,٩٣	٠,٩١
معامل الحماية الفعالEPC	٠,٧٧	٠,٧٢	٠,٧٣
معامل تكلفة الموارد المحليةDRC	٠,٣٦	٠,٣٩	٠,٣٩
معامل الربحية	٠,٥٩	٠,٤٧	٠,٥١

المصدر : حسبت من بيانات الجدول رقم (٣) ، (٤) ، (٥) .

٢- بالنسبة لمحصول الذرة الشامية:

أ- معامل الحماية الأسمي للانتاج (NBCO):

فقد تبين من نتائج الجدول رقم (٦)، أن معامل الحماية الأسمي للانتاج لمحصول الذرة الشامية قد بلغ حوالي ٠,٧٥ خلال فترة الدراسة (١٩٩٨-٢٠١٥م)، مما يوضح عدم وجود سياسة انتاجية عادلة خلال تلك الفترة نظرا لانخفاض قيمة هذا المعامل عن الواحد الصحيح، أو بمعني أخر إنخفاض أسعار الذرة الشامية المحلية عن مثيلتها العالمية وبالتالي تحمل منتجي هذا المحصول ضرائب ضمنية تصل الي حوالي ٠,٢٥ نتيجة عدم حصولهم علي الأسعار الحقيقية لانتاجهم، أو بمعني أخر أن منتجي الذرة الشامية يحصلون علي ٧٥% فقط من قيمة انتاجهم بالأسعار العالمية والتي تصل الي حوالي ٥٦٠٤,٦٤ جنيه خلال فترة الدراسة المشار اليها. وهذا يعني أن تلك السياسات التي انتهجت خلال تلك الفترة لمنتجي محصول الذرة الشامية في غير صالح منتجيها بالنسبة لأسعار المنتجات.

ب- معامل الحماية الأسمي لمستلزمات الانتاج (NBCD):

حيث اظهرت النتائج بالجدول رقم (٦) لمحصول الذرة الشامية أن معامل الحماية الأسمي لمستلزمات الانتاج قد بلغ حوالي ٠,٩٣ لهذا المحصول، مما يوضح الانخفاض الواضح في حجم الدعم الذي كانت تقدمه

الدولة لمستلزمات الانتاج حيث اقتربت قيمة هذا المعامل من الواحد الصحيح، مما يعني اقتراب أسعار مستلزمات الانتاج لمحصول الذرة الشامية من مثيله العالمي، ويقدر حجم الدعم لمحصول الذرة الشامية بحوالي ٧% من السعر العالمي لهذه المستلزمات والبالغ حوالي ٧٢٦,٢٧ جنيه خلال فترة الدراسة. هذا مما يعني أن سياسة التحرر الاقتصادي لمحصول الذرة الشامية قد جاءت في غير صالح منتجي ذلك المحصول بالنسبة لأسعار مستلزمات الانتاج.

ج- معامل الحماية الفعال (EPC):

فقد اوضحت نتائج القياس لقيمة هذا المعامل والتي تقل أيضا عن الواحد الصحيح والتي بلغت حوالي ٠,٧٢ لمحصول الذرة الشامية، بما يشير الي وجود ضرائب ضمنية علي منتجي هذا المحصول، أو بمعني أخر إنخفاض القيمة المضافة لمحصول الذرة الشامية بالأسعار المحلية عن مثيلتها العالمية. مما يعني ان هذا المحصول لم يكن يتمتع بحماية خلال تلك الفترة، وذلك مؤشر علي ان الدولة أما أنها بتفرض علي منتجي محصول(الذرة الشامية) ضرائب قد تكون مباشرة أو غير مباشرة أو أنها تدعم ما يتم استيراده منها.

د- معامل تكلفة الموارد المحلية (الميزة النسبية) DRC:

وكما تبين من نتائج القياس المبينة بالجدول رقم (٦)، ان قيمة هذا المعامل قد بلغت حوالي ٠,٣٩ لمحصول الذرة الشامية وذلك خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٥م) وهو ما يشير إلي وجود ميزة نسبية في إنتاج هذا المحصول، حيث يتبين أن إنتاج محصول الذرة الشامية محلياً يعد كذلك أفضل من الاعتماد علي استيراده من الخارج .

٣- بالنسبة لمحصول الأرز:

أ- معامل الحماية الأسمي للانتاج (NBCO):

فقد تبين من نتائج الجدول رقم (٦)، أن معامل الحماية الأسمي للانتاج لمحصول الأرز قد بلغ حوالي ٠,٧٥ خلال فترة الدراسة (١٩٩٨-٢٠١٥م)، مما يوضح عدم وجود سياسة انتاجية عادلة خلال تلك الفترة نظرا لانخفاض قيمة هذا المعامل عن الواحد الصحيح، أو بمعني أخر إنخفاض أسعار الأرز المحلية عن مثيلتها العالمية وبالتالي تحمل منتجي هذا المحصول ضرائب ضمنية تصل الي حوالي ٠,٢٥ نتيجة عدم حصولهم علي الأسعار الحقيقية لانتاجهم، أو بمعني أخر أن منتجي الذرة الشامية يحصلون علي ٧٥% فقط من قيمة انتاجهم بالأسعار العالمية والتي تصل الي حوالي ٧٤٥٠,٥٥ جنيه خلال فترة الدراسة المشار اليها. وهذا يعني أن تلك السياسات التي انتهجت خلال تلك الفترة لمنتجي محصول الأرز في غير صالح منتجيها بالنسبة لأسعار المنتجات.

ب- معامل الحماية الأسمي لمستلزمات الانتاج (NBCD):

حيث اظهرت النتائج بالجدول رقم (٦) لمحصول الأرز أن معامل الحماية الأسمي لمستلزمات الانتاج قد بلغ حوالي ٠,٩١ لهذا المحصول، مما يوضح الانخفاض الواضح في حجم الدعم الذي كانت تقدمه الدولة لمستلزمات الانتاج حيث اقتربت قيمة هذا المعامل من الواحد الصحيح، مما يعني اقتراب أسعار مستلزمات الانتاج لمحصول الأرز من مثيله العالمي، ويقدر حجم الدعم لمحصول الأرز بحوالي ٩% من السعر العالمي لهذه المستلزمات والبالغ حوالي ٥٨٢,٠٨ جنيه خلال فترة الدراسة. هذا مما يعني أن سياسة التحرر الاقتصادي لمحصول الأرز قد جاءت في غير صالح منتجي ذلك المحصول بالنسبة لأسعار مستلزمات الانتاج.

ج- معامل الحماية الفعال (EPC):

فقد اوضحت نتائج القياس لقيمة هذا المعامل والتي تقل أيضا عن الواحد الصحيح والتي بلغت حوالي ٠,٧٣ لمحصول الأرز ، بما يشير الي وجود ضرائب ضمنية علي منتجي هذا المحصول، أو بمعني أخر إنخفاض القيمة المضافة لمحصول الأرز بالأسعار المحلية عن مثيلتها العالمية. مما يعني ان هذا المحصول لم يكن يتمتع بحماية خلال تلك الفترة، وذلك مؤشر علي ان الدولة أما أنها بتفرض علي منتجي محصول(الأرز) ضرائب قد تكون مباشرة أو غير مباشرة أو أنها تدعم ما يتم استيراده منها.

د- معامل تكلفة الموارد المحلية (الميزة النسبية) DRC:

وكما تبين من نتائج القياس المبينة بالجدول رقم (٦)، ان قيمة هذا المعامل قد بلغت حوالي ٠,٣٩ لمحصول الأرز وذلك خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٥م) وهو ما يشير إلي وجود ميزة نسبية في إنتاج هذا المحصول، حيث يتبين أن إنتاج محصول الأرز محلياً يعد كذلك أفضل من الاعتماد علي استيراده من الخارج .

ولهذا يتضح أنه وفقا لهذه المعاملات يعد إنتاج القمح والذرة الشامية والأرز محليا مؤشر لتوجيه أولويات السياسة الزراعية نحو التوسع في إنتاج تلك المحاصيل سواء علي حساب بعضها او وفقا لأفضلية كل منها او علي حساب المحاصيل الاخري.

الملخص:

إتجهت السياسة الزراعية فى مصر فى السنوات الأخيرة الى احداث بعض التغيرات الهيكلية بهدف تعظيم العائد الاقتصادى فى ظل الامكانيات الفنية والمحددات الاقتصادية المحلية والعالمية . وتتوقف مدى إمكانية تحقيق ذلك على مدى تقارب الأسعار المحلية مع نظيرتها العالمية سواء للإنتاج أو مستلزماته. لذا فقد استهدف البحث تقدير مصفوفة السياسات الزراعية لوضع اطار لقياس مدى انحراف أسعار السوق للحاصلات موضع الدراسة وهى القمح والذرة الشامية والأرز عن الأسعار الاقتصادية للوقوف على مستوى التشوهات فى سوق تلك السلع ودرجة عدم توظيف الموارد .

وقد تم التوصل إلى النتائج التالية :

١- تبين من نتائج قياس تحليل مصفوفة السياسة الزراعية للمحاصيل موضع الدراسة، أن معامل الحماية الأسمى لمستلزمات الإنتاج قدر بحوالى ٠,٩٢، ٠,٩٣، ٠,٩١ لكل من القمح والذرة الشامية والأرز على التوالى خلال الفترة من عام ١٩٩٨ حتي عام ٢٠١٥م ، وهذا يشير إلى عدم وجود دعم للمستلزمات .

٢- قدر معامل الحماية الأسمى للنواتج بحوالي ٠,٧٨، ٠,٧٥، ٠,٧٥ لكل من القمح والذرة الشامية و الأرز خلال فترة الدراسة المشار إليها سابقاً، وهو ما يوضح بقيام الدولة بفرض ضرائب مباشرة وغير مباشرة على المنتج وتقدم دعم للمستهلك.

٣- يوضح معامل الحماية الفعال وجود ضرائب ضمنية على كل من القمح والذرة الشامية و الأرز خلال فترة الدراسة، بما يشير إلي وجود ضرائب ضمنية علي منتجي تلك المحاصيل، أو بمعني اخر انخفاض القيمة المضافة لمحصولي القمح والذرة الشامية بالأسعار المحلية عن مثيلتها العالمية، بما يعني ان تلك المحاصيل لم تكن تتمتع بحماية خلال تلك الفترة.

٤- وجود ميزة نسبية لإنتاج المحاصيل موضع الدراسة خلال الفترة من عام ١٩٩٨ حتي عام ٢٠١٥م ، حيث يتضح أن معامل الميزة النسبية أقل من الوحدة .

توصي الدراسة :

- تحرير سعر محاصيل الدراسة حتي تصل الي مستوي العالمي ، والاستفادة من الميزة النسبية في انتاج تلك المحاصيل .
- معالجة السلبيات الناشئة عن سياسة التحرر الاقتصادي للأسواق وعناصر الانتاج المتمثلة في إرتفاع تكاليف الانتاج وإتاحتها بأسعار مناسبة .حيث أن تلك السياسات التي أنتهجت خلال تلك الفترة لمنتجي محاصيل الدراسة في غير صالح المنتجين بالنسبة لأسعار المنتجات.
- وفقا للمعاملات المحسوبة بالدراسة يعد إنتاج القمح والذرة الشامية والأرز محليا مؤشر لتوجيه أولويات السياسة الزراعية نحو التوسع في إنتاج تلك المحاصيل سواء علي حساب بعضها او وفقا لأفضلية كل منها او علي حساب المحاصيل الاخري.

المراجع :

١- أحمد أبورواش طلبة (دكتور) ، عبير علي كامل (دكتور) ، أثر السياسات السعرية الزراعية علي محصول القمح في مصر ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الرابع والعشرون، العدد الرابع، ديسمبر، ٢٠١٤م.

٢- أوليفيا السيد صالح (دكتور) وآخرون ، دراسة اقتصادية تحليلية للأمن الغذائي لمحصول القمح في مصر ، المؤتمر الحادي والعشرون للاقتصاديين الزراعيين ، ٣٠ – ٣١ اكتوبر ٢٠١٣م .

٣- رانيا محمد عبده برغش ، أثر سياسة التحرر الاقتصادي على أسعار محاصيل الحبوب ، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة بدمنهور ، جامعة الإسكندرية ، عام ٢٠٠٣ .

٤- عادل محمد مصطفي(دكتور)، احمد محمد عبد الله(دكتور)، آخرون، دور السياسات الزراعية في توجيه انتاج أهم محاصيل الحبوب الرئيسية في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الخامس والعشرون، العدد الرابع، ديسمبر، ٢٠١٥.

٥- محمد عبد العزيز سيد، تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي علي بعض المؤشرات الاقتصادية الزراعية في مصر، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة أسيوط، ٢٠٠٤.

٦- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، برنامج تحليل اقتصاديات السوق ، المرحلة الثانية (التجارة الدولية) دليل المشارك.

8- World Bank, The economics of project analysis, Washington D.C, 1991.

"The Study Of The Matrix Of The Agricultural Polices Analysis For The Main Imported Cereals Crops In Egypt"

Summary

The agroeconomic activity has been subjected to a state of static and depression before application of free economic strategy which brought about to low developmental rates. The agricultural section was also vegetatively affected by

Government interference in this section so that the Government rearranged her policy and oriented to free strategy.

Therefore the present study aims to have knowledge on the effects of application of free economic strategies on the agricultural policy matrix.

According to the results of the analysis of the agriculture policy, there is a support to the requirements of the production of wheat, and maize during the periods under study.

From the superior coefficient protection of the results, one can reach that the government imposed direct and indirect taxes on the product during the pre-liberalization period and partial liberalization period of the previous crops and during the economical liberalization of wheat. During the economical liberalization period it can be observed that, the local prices of wheat, and maize surpassed their international peers.

From the results of the effective protection coefficient it can be observed that, there are some underlying taxes during the pre-liberalization period and partial liberalization to the previous crops, and there is a protection policy during the economical liberalization period regarding wheat and maize.

It can be observed that there is a relative excellence in the production of crops under study during periods related to every crop.